جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

دور المحكمـــة الدستوريـــة العليـــا في حماية الحريات السياسية

" دراسة مقارنة "

رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في القانون

مقدمة من

الباحث/ وليد محمود محمد ندا

المستشار بمجلس الدولة

لجنة الناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ جابـــر جـاد نصـار رئيس جامعـة القاهرة	مشرفاً ورئيساً
المستشار الدكتور/ محمد عبد الحميد مسعود نائب رئيس مجلس الدولـة	عضواً
الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين أستاذ ورئيس القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس	عضواً

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ولا تَتَّبِعِ الهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾

صدق الله العظيم

سورة ص: الآية ٢٦

إهـــداء

أهدى هذا العمل:

- **إلى كل من قاد التغيير، وأيده، وآمن به في مسيرة سلمية حضارية.**
- **إلى كل من عشق الحرية وأسهم في عطائها.**
- **إلى كل مستحقي الحرية من أبناء وطني حاكما كان أو محكوما.**
- **إلى أبى وأمي وأخوتي نهر العطاء والحنان.**
- **إلى زوجتي رفيقة الدرب وشريكة العمر.**
- **إلى بناتي قرة عيني وفلذة فؤادي**
- **إلى ملايين الكادحين من أبناء الشعب المصري المعطاء برغم المحن والنكبات.**
- **إلى الساعين أبدا لرفع رايات الحق والعدالة والمساواة بين البشر.**
- **إلى الساهرين على إقامة دعائم الحكم الديمقراطي السليم على امتداد ربوع مصر وبين أرجائها.**

شكر وتقدير

الحمد لله جل وعلا ذي الأسماء الحسنى والصفات العلا، والصلاة والسلام على رسول الهدى، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى.

أما بعد،،،،،

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعَلَى والِدَيَّ وأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل: من الآية ١٩

انطلاقا من هذه الآية الكريمة يطيب لى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل بعد شكر الله سبحانه وتعالى إلي أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **جابر جاد نصار** أستاذ القانون العام، ورئيس جامعة القاهرة.

أتقدم له بالشكر والتقدير على عطائه وجهده ووقته وتوجيهاته لقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدمه لى من معونة صادقة كان لها الأثر المباشر فى تخطى كل الصعاب لإنجاز هذه الدراسة حتى تخرج بهذا المظهر ، وأسأل الله له دوام الصحة والعافية وجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أقدم شكرى بأجمل وأرقى الكلمات إلى والدىَّ وزوجتى وأخوتى على تحفيزهم ومعاونتهم لى فى كل الأمور فلهم منى خالص الشكر والتقدير.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من وقف بجانبى وقدم لى العون والمساعدة فى إعداد هذا العمل المتواضع من أساتذة وزملاء أعزاء وجدت منهم كل العون.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء، رئيس وأعضاء لجنة المناقشة علي تشريفهم لي بقبول مناقشة هذا البحث، وتفضلهم علىَّ بجزء من وقتهم الثمين رغم كثرة أعبائهم، وتفضلهم بإبداء ملاحظاتهم القيمة، وإسدائهم النصح لي بما يمكنني من الاستفادة من وافر علمهم، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

المقدمة

تعتبر الحرية مطلباً عزيزاً وغالياً عند الإنسان الذي يطلبها في مواجهة الآخرين من جهة، ولكي يفلت من قبضة السلطة من جهة أخرى. فهي أغلى ما منحه الله للإنسان بعد الحياة، وبدونها تذُل إنسانيته ويكبل بأغلال الرق.

فالحديث عن الحرية هو حديث الأمس واليوم والغد، وتتلقاه القلوب والأرواح بمتعة وبهجة؛ لأنه حديث الفطرة والطبيعة، ولقد قامت الثورات الشعبية منذ فجر التاريخ لمقاومة التسلط والعبودية والبحث عن الحرية.

وإن الحديث عن الحريات السياسية ورغبة الإنسان فى المشاركة في حكم بلاده والتفاعل مع بنى جنسه فى هذه الحرية له وقع خاص فى النفوس تتلقاه بمتعة وبهجة، وتنفعل له وبه الملايين من البشر. كما أنه يختلف في لونه ومذاقه عن الحديث فى مختلف الموضوعات القانونية العامة الأخرى على تعددها، ويتجاوز نطاقه فقهاء القانون من المتخصصين ليصبح موضوعا سياسيا يهم الجماهير العادية، وذلك لأنه يؤثر فى حياتهم اليومية تأثيرا مباشرا ويتوقف عليه آمالها فى الرضاء والتطلع إلى حياة أفضل، وذلك على الرغم مما قد يؤدى إليه هذا الحديث من أوخم العواقب خصوصا فى الدول التى لا تقدر أنظمة الحكم فيها أهمية الحريات السياسية.

ومن ثم فإن أي انتهاك للحريات السياسية من قبل المشرع يعد أمرا خطيرا لاتصاله بأحد الحقوق اللصيقة بحق الإنسان فى مشاركته فى حكم بلاده وعن حقه فى التعبير عن أسلوب المشاركة.

ولاشك أن المحكمة الدستورية العليا بما لها من سلطة الرقابة على دستورية القوانين قد لعبت دورا هاما وفعالا فى حماية تلك الحريات السياسية.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة وهى" " دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية " مقارنة بنظيرتها الفرنسية.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة فى دراسة أهمية الدور الذى تقوم به المحكمة الدستورية العليا فى مجال حمايتها للحريات السياسية من خلال الواقع العملي باعتبارها الضمان الأكيد لحماية الحريات السياسية من عسف السلطة واستبدادها، وتحديد الإطار الدستوري الحاكم للعلاقة بين المحكمة الدستورية العليا والسلطتين التنفيذية والتشريعية فى إطار الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وذلك بالمقارنة بالدور الذي يقوم به المجلس الدستوري الفرنسي، مع إبراز الدور الذي تميزت به محكمتنا الدستورية المصرية علي نظيرتها الفرنسية.

أهمية الدراسة:

١- الأهمية العملية والتطبيقية

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة فى إبراز أهمية الدور الذى تقوم به المحكمة الدستورية العليا فى النظام السياسى المصرى فى مجال حماية الحريات السياسية.

إن التطور السريع للحياة السياسية فى مصر وما يصاحب ذلك من توالى التشريعات لمواكبة هذا التطور السياسى أدى ذلك إلى العديد من الانتهاكات والاعتداءات على الحريات السياسية وما استتبع ذلك من تدخل المحكمة الدستورية لمواكبة هذا التطور السريع وحمايتها لتلك الحريات السياسية من المساس بها، فضلا عن إقامتها نوعا من التوازن بين سلطة المشرع فى تنظيم تلك الحريات، وحق المواطن فى مشاركته فى الحكم، سواء أكان ذلك عن طريق الانتخابات والاستفتاءات المتنوعة أم الترشح لتلك المجالس المنتخبة.

لذلك: كان لزاما تسليط الضوء وإمعان النظر فى الدور الذى تلعبه المحكمة الدستورية العليا والمجلس الدستورى فى هذا الصدد باعتبار أن هذه المحكمة هى الملاذ الأخير للمواطن المصرى فى الدفاع عن حرياته السياسية عند تعرضها للانتهاك من أي سلطة من سلطات الدولة.

٢- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية والأكاديمية لهذه الدراسة فى حدود علم الباحث إلى افتقار الدراسات السابقة إلى تناول هذا الموضوع ومعالجته للحقوق السياسية على نحو متخصص ومستقل وإبراز دور المحكمة الدستورية فى هذا الشأن علي نحو مقارن؛ لأن الغالب الأعم من هذه الدراسات التى تعرضت للحقوق والحريات أنها تناولتها بشكل عام دون إمعان النظر بشكل خاص ومستقل فى مسألة الحريات السياسية على نحو مستقل.

يضاف إلى ما سبق إبراز الدور الايجابي المتميز الذى لعبته المحكمة الدستورية العليا فى توجيه المشرع بوضعها ضوابط ممارسة الحقوق والحريات السياسية التى التزم بها المشرع عند تنظيمه لهذه الحريات.

لذا أسأل الله العلى القدير أن تمثل هذه الدراسة إضافة – ولو بسيطة – فى إبراز هذا الدور الفعال للمحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية، وما حققته من سبق على المجلس الدستوري الفرنسي.

٣- الأسئلة البحثية

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما المقصود بالرقابة على دستورية القوانين ؟ وما الأسس التى تقوم عليها ؟
٢- كيف تشكل الرقابة القضائية أحد أهم ضمانات حماية الحقوق والحريات السياسية ؟
٣- ما أهم مراحل تطور الرقابة القضائية على دستورية القوانين ؟
٤- كيف تمارس المحكمة الدستورية العليا دورها فى النظام السياسى المصرى ؟
٥- كيف تعامل الدستور المصرى مع الحقوق والحريات السياسية ؟
٦- ما الحقوق والحريات السياسية التى حمتها المحكمة الدستورية العليا ؟
٧- ما الضمانات التى أقرتها المحكمة الدستورية العليا لحماية الحريات السياسية؟
٨- هل نجحت المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- إبراز الدور الذى قامت به المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية.
٢- تحديد العقبات التى تعوق حرية ممارسة الحريات السياسية.
٣- الإلمام بطبيعة الحريات السياسية.
٤- إلقاء الضوء على التطور التاريخى للحريات السياسية.
٥- سبل الحفاظ على المال العام عند حل المجالس المنتخبة.
٦- إبراز الفرق بين دور المحكمة الدستورية العليا ودور المجلس الدستورى الفرنسى فى حماية الحريات السياسية.

منهجية البحث:

المناهج هى المسالك أو الطرق التى تساعدنا على فهم موضوع الدراسة للوصول إلى الدور الذى لعبته المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية، ويعتبر المنهج العلمى نسقا من القواعد والإجراءات التى يرتكز عليها الباحث فى بحثه،ويُقيم على أساسها فرضياته ومقولاته. وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام مجموعة من مناهج البحث تتمثل فى: المنهج التاريخى، والمنهج الاستنباطي، والمنهج المقارن.(١)

ويلاحظ أن هذه المناهج متداخلة متساندة ومتعاضدة وليست متعارضة وذلك على النحو التالي:

١- المنهج التاريخي:

حيث يتم التركيز بإيجاز على نشأة رقابة الدستورية فى القانون المصري، والتطور التاريخي لها، وكذلك التطور التاريخي للحريات السياسية.(٢)

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع: د/ جابر جاد نصار، أصول وفنون البحث العلمى، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة ٢٠٠٧ ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) د/ على خليل مصطفى أبو العينين، التفكير العلمى، بحث مقدم فى برنامج وأساليب البحث العلمى ضمن مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات المنعقد فى إدارة فرع بنها الجامعى فى المدة من ١٨-٢١ سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٤٠ وما بعدها.

٢- المنهج الاستنباطي:

ونعرض من خلال هذا المنهج النصوص القانونية المختلفة المتعلقة بالحريات السياسية، وكذلك الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، والمحكمة الإدارية العليا فى هذا الشأن ، ونستخرج منها الدور الهام والفعال الذى قامت به المحكمة الدستورية العليا لحماية الحريات السياسية، مع بيان رأى الباحث فى بعض الموضوعات ذات الصلة بموضوعات الدراسة، مع المقارنة بدور المجلس الدستوري الفرنسي.

٣- المنهج المقارن:

حيث يقوم الباحث من خلاله بعرض الأحكام المتعلقة بموضوع الدراسة والدور الذى قامت به المحكمة الدستورية العليا فى مصر.

كما نعرض للاتجاهات الفقهية والقضائية المقارنة والتى تناولت موضوع الدراسة بالبحث، وذلك من أجل الوصول إلى أسبقية دور المحكمة الدستورية العليا فى حمايتها للحريات السياسية حتى أصبحت نموذجا يحتذى به فى سائر الحريات فى مصر والعالم أجمع.

الدراسات السابقة:

في حدود علم الباحث لا توجد دراسة مقارنة تناولت موضوع دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية – محل الدراسة –. فلم أجد دراسة تأصيلية متعمقة ومقارنة في مجال الحريات السياسية والدور الذي قامت به المحكمة الدستورية العليا في إرساء وحماية تلك الحريات، فجميع الدراسات التي وقفت عليها بعضها تتناول الحريات الشخصية أو الأساسية بشكل عام دون التعرض للحريات السياسية بشكل خاص ، وبعضها قاصر على الجانب المصري فقط دون مقارنة بأنظمة أخرى، ففي دراسة الدكتورة هالة أحمد سيد أحمد المغازى: **دور المحكمة الدستورية العليا في حماية الحريات الشخصية**، نجد أنها لم تتعرض إلا للحقوق الشخصية فقط ودون مقارنة بأي نظام آخر.

أما دراسة الدكتور عبد الحفيظ الشيمي: **القضاء الدستوري وحماية الحريات الأساسية في القانونين المصري والفرنسي**. فنجد أنها دراسة مقارنة غير أنها لم تتعرض للحريات السياسية حيث اقتصرت فقط علي الحريات الأساسية.

أما دراسة الدكتور كريم يوسف كشاكش: **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة** فقد تناولت الحريات العامة دون التعمق في الحريات السياسية.

أما دراسة الدكتور عبد الحميد حسن محمد: **حماية الحقوق والحريات فى أحكام المحكمة الدستورية العليا** فإنها تناولت الحقوق والحريات بصفة عامة دون الحقوق السياسية، ودون مقارنة بأنظمة أخرى.

أما دراسة الدكتور: أشرف فايز اللمساوي، **دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات فى إطار التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** فقد تناولت الحقوق والحريات بصفة عامة دون تناول الحريات السياسية.

وعليه تتميز هذه الدراسة بالتعمق والتخصص في دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية دون غيرها، فضلا عن مقارنتها بالدور الذي قام به المجلس الدستوري الفرنسي في حمايته للحريات السياسية.

التقسيم المنهجي للدراسة:

نتيجة للطبيعة العملية والتطبيقية لموضوع الدراسة فسوف نتناول دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية من خلال مقدمة وباب تمهيدي وقسمين تتبعهما خاتمة وتوصيات. وذلك على النحو التالى:

الباب التمهيدى: وسوف نتناول فيه ظهور الرقابة الدستورية فى القانونين المصرى والفرنسي وتطورها.

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول وذلك على النحو التالى:

- الفصل الأول: المقصود بالرقابة الدستورية والأسس التى تقوم عليها.
- الفصل الثانى: رقابة الدستورية علي الحريات السياسية قبل نشأة القضاء الدستورى المصري.

- **الفصل الثالث: رقابة الدستورية علي الحريات السياسية بعد نشأة القضاء الدستورى المتخصص.**
- **الفصل الرابع: نشأة الرقابة على دستورية القوانين المنظمة للحريات السياسية في فرنسا.**

وفى القسم الأول والذى يشتمل على بابين وذلك على النحو التالى:

الباب الأول: مفهوم وتطور وخصائص الحريات السياسية.

ويشتمل هذا الباب على:

- **الفصل الأول: ماهية الحقوق والحريات السياسية.**
- **الفصل الثانى: التطور التاريخى للحريات السياسية.**
- **الفصل الثالث: خصائص الحريات السياسية.**
- **الفصل الرابع: سلطة المشرع فى تنظيم الحريات السياسية والقيود التي ترد عليه.**

الباب الثانى: ضمانات ومصادر الحريات السياسية.

ويشتمل هذا الباب على فصلين:

- **الفصل الأول: ضمانات الحريات السياسية.**
- **الفصل الثانى: مصادر الحريات السياسية.**

أما فى القسم الثانى والمتعلق بمنهج المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية فيشتمل على ثلاثة أبواب:

- **الباب الأول: كيفية ممارسة القاضي الدستوري للرقابة على دستورية التشريعات الماسة بالحريات السياسية.**

  ويحتوى هذا الباب على أربعة فصول:

  - **الفصل الأول: رقابة بواعث التشريع المنظم للحرية.**
  - **الفصل الثاني: الدور الواسع للاعتبارات العملية في القضاء الدستوري.**
  - **الفصل الثالث: منهج القاضي الدستوري في التقيد الذاتي لسلطته مراعاة للاعتبارات العلمية.**
  - **الفصل الرابع: ذاتية السياسة القضائية للقاضي الدستوري.**

❖ **الباب الثاني : دور المحكمة الدستورية العليا فى الرقابة على سلطة المشرع فى تنظيم الحريات السياسية.**

ويتكون هذا الباب من فصلين:

- **الفصل الأول: الرقابة القضائية السابقة على سلطة المشرع فى تنظيم الحريات السياسية.**
- **الفصل الثانى: الرقابة القضائية اللاحقة على سلطة المشرع فى تنظيم الحريات السياسية.**
- **الفصل الثالث: تطبيقات عملية للرقابة السابقة على ممارسة الحريات السياسية.**

❖ **الباب الثالث: دور المحكمة الدستورية العليا فى الرقابة على ممارسة الحريات السياسية.**

ويشتمل هذا الباب على أربعة فصول:

- **الفصل الأول: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حرية الرأي والتعبير فى الميدان السياسي.**
- **الفصل الثانى: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية مبدأ المساواة فى الميدان السياسي.**
- **الفصل الثالث: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حقوق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي فى الاستفتاء.**
- **الفصل الربع: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حق تكوين الأحزاب السياسية.**

❖ **الباب الرابع: دور المجلس الدستوري في حماية حقوق الانتخاب والترشح والاستفتاء.**

ثم نختتم الدراسة بخاتمة والنتائج والتوصيات التى ظهرت للباحث من خلال دراسته لموضوع الدراسة. ونتبع ذلك بقائمة المراجع.

الباب التمهيدي

نشأة الرقابة على دستورية القوانين المنظمة للحريات السياسية وتطورها